مصطلح التفسير
وآلياته في كتاب سيبويه
The Term Interpretation and its Mechanisms in Sibawayh's Book

م.م. أفراح فرحان ماجد
Asst. Inst. Afrah Farhan Majid
afrah.farhan1103b@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصريّة/ كلية التربيّة/ اللغة العربية
Al-Mustansiriyah University /
College of Education / Arabic Dept.

الملخص

تروم الباحثة في هذه الصفحات البحثية تسليط الضوء على مصطلح التفسير في كتاب سيبويه وبيان آليته؛ إذ يعدّ مصطلح التفسير واحدًا من المصطلحات المشتركة في حقول معرفية متنوعة، قد تخصص معناه تبعًا للحقل الذي يرد فيه مع تقارب في دلالة جامعة وهي: الإبانة والكشف، وقد توصّلت الدراسة إلى بيان استعمال صاحب الكتاب لمفردة (التّفسير) في مجموعة من العبارات والصّيغ.

وإنّ مصطلح التّـفسير – كآلية نحويّة – لم تخرج عن أنّها توجيه نحويّ وهي بطبيعة الحال لم تخرج عن دلالة التبيين والكشف لما خُفي نتيجة التقدير أو الإضمار لسبب أو لآخر. وورد التّفسير في كتاب سيبويه في مجموعة من الآليات منها أنّه قد جعل المثل آلية له. وقد يكون التفسيّر آلية تداوليّة تتمثل في إيقاع فعل التّوجيه المضمر في المقولات الكلاميّة، وشاهد ذلك ما جاء في إحالته إلى شيخه الخليل.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، التفسير، الآليات، سيبويه، التراث العربيّ.

Abstract

In these research pages, the researcher aims to shed light on the term interpretation in Sibawayh's book and explain its mechanism. As the term interpretation is one of the common terms in various fields of knowledge, its meaning may be specialized according to the field in which it occurs, with a convergence in a comprehensive meaning, which is clarification and revelation.

The study found variation in the book's author's use of the word (interpretation) in a group of expressions and formulas. The term interpretation as a grammatical mechanism did not deviate from the fact that it is a grammatical directive, and it naturally did not deviate from the meaning of clarifying and revealing what was hidden as a result of estimation or concealment for one reason or another. The explanation in Sibawayh's book was stated in a group of mechanisms, including that he made proverbs his mechanism. Interpretation may be a deliberative mechanism represented by the imposition of the implicit act of guidance in the verbal statements, and this is evidenced by what was stated in his referral to his Sheikh Al-Khalil.

Keywords: Term, Interpretation, Mechanisms, Sibawayh, Arab Heritage.

مقدمة

المصطلح ماهيّته ونشأته:

لم ترد لفظة (مصطلح) في المعجمات اللغويّة القديمة مِنْ مادة (ص/ ل/ ح)، إنّما ضمّت اللّفظة المرادفة لها وهي (اصْطلح) التي تأتي مِنَ القاعدة القياسيّة في ظاهرة الإبدال اللغويّ (الصوصرفيّة) مِنْ مادة (افتعل)؛ إذ تنصّ القاعدة على أنّه : إذا ولّت التاء حروف الإطباق أبدلت طاءً؛ فأصل (اصْطلح): (اصتلح)؛ فإذا اجتمع صوت رخوي ومطبق وهو الصّاد، وآخر صوت شديد غير مطبق وهو التّاء، حدث تأثير تقدميّ إذ تتأثر التّاء بالصّاد، فيقلب إلى نظيره المطبق، وهو (الطاء) (وغليسي، ١٤٢٩هـ_٢٠٠٨م).

وقد ضمَّت مجموعة من الدّلالات نحو: السَّلم بكسرِ السين أو فتحها، وتعني: المصالحة، والاتفاق وكلّ ما يناقض الفساد (وغليسي، ١٤٢٩هـ_٢٠٠٨م)، جاء في العين: "والصُّلْحُ : تَصالُحُ القوم بينهم" (الفراهيديّ، دت، صفحة ١١٧)، وقد ذكر ابن سيدة هذا القول وعززه بقوله:" قال صاحب العين: الصُلْح: السَّلْم، وقد تصالح القوم واصطلَحوا، وأصلحْتُ بينهم، وصالحْتُهم مُصالحة وصِلاحاً" (ابن سيدة المرسيّ ٤٥٨هـ، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م، الصفحات ٣-٣٧٩).

أما لفظة (مصطلح) فهي مصدر مِنَ الفعل (اصطلح)، وأغلب المصادر التراثيّة تردهما مترادفين، مِنْ ذلك مؤلفات علم الحديث، وكذلك ظهرت في عنوانات مؤلفات علماء الحديث نحو: (الألفيّة في مصطلح الحديث) لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦ه)، وكتاب (نخبة الأثر في مصطلح أهل الأثر) لابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢ه)، وغيرها مَنَ المصادر.

في حين نجد أن المعجمات الحديثة قد ضمّت لفظة(مصطلح)، فقد جاء في الوجيز أنَّ (المُصطلحُ):" لفظٌ أو رمز يتفق عليه في العلوم والفنون للدّلالة على أداء معنى معين" (العربيّة، ١٩٨٩، صفحة ٣٦٨).كلفظة (مصطلح)، وعند الجرجانيّ هو خصوصيّة الدّلالة لِلَّـفظ العام الوارد في المعجمات اللغويّة، إذ يقول: " الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسْم ما ينقل عن موضعه الأوّل، وإخراج اللفظ مِنْ معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما" (الجرجانيّ، ١٤٠٥هـ، صفحة ٤٤).

تعددت المرادفات اللغويّة في الدّلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، نحو: المصطلحيّة، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات، وعلم المصطلح، وصناعة المصطلح وغيرها.

إلّا أن هناك مِنْ علماء المصطلح في الدراسات الغربيّة الذين فرقوا بين علم المصطلح (Terminology) وصناعة المصطلح (Terminography)، ويراد بالأول: العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغويّة، أمَّا الثاني: فقصدوا به العمل الذي ينصبّ على توثيق المصطلحات، ومصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معجمات، ألكترونيّة وورقيّة وأرتأى عليّ القاسميّ جعل لفظة(المُصطلحيّة) الاسم الشامل لكليهما كما فعله مع تقسيمات(المعجميّة)، وأكّد أنّ الأول يُعنى بالجانب النظريّ للمصطلحيّة، أمَّا الثَّاني فهو التَّطبيق العمليّ لها، وأشار إلى أنّ المصطلحيّ لا يمكن له أنْ يضع المصطلحات ويوحدها بمفرده؛ إنّما لابدّ له مِنْ لجنة مكوَّنة مِنْ مصطلحيّين، ولسانيّين، ومتخصّصين في ذلك، ومستهلكيّن لها (القاسميّ، ٢٠١٩).

وتأتي أهمية المصطلحات مِنْ أنّها مفتاح كلّ علم، وفهمها نصف العلم؛ إذ لا يمكن تحقيق المعرفة في علم ما دون إدراك مصطلحاته؛ لذلك اتخذت الشبكة العالميّة للمصطلحات في النمسا شعار(لا معرفة بلا مصطلح) ؛ فهو الذي يرسم كليات العلوم، ويحدد جزئياتها، ويميزها عن غيرها.

ويقوم علم المصطلح على نظريتين: إحداهما: النَّظرية العامة وتُعنى بدراسة المفاهيم، والمصطلحات التي تعبر عنها، وما يُستنتج منها في توحيد المصطلحات، فضلًا عن اختيار الشروط الواجب توفرها في المصطلح على نطاق عالميّ، أي في جميع اللغات، كما في علم اللغة العام، والأخرى النظرية الخاصة: وتُعنى بدراسة المشكلات المصطلحيّة وما يتعلق بها مِنْ دراسة المفاهيم وتوحيدها في حقلٍ مِنْ حقول المعرفة، ومِنْ ذلك مصطلحات الطب، أو الكيمياء وغيرها، كعلم اللغة الخاص. (القاسميّ، ٢٠١٩).

وفيما يخصّ مجال علم المصطلح بين المعارف فقد ذكر فوستر بأنّ علم المصطلح مجال يربط علم اللغة بعلم المنطق وبعلم الوجود، وبعلم المعلومات وفروع العلم المختلفة (خسارة، ١٩٩١م، صفحة ١٥).

وللأهمية الكبيرة للمصطلحات في بناء العلوم والمعارف اقتضتِ الحاجة إلى متابعة المصطلحات المنقولة عبر الحضارات والعلوم؛ لتعلقها بالحمولة المعرفيّة للبيئة أو العلم الذي تنتقل منه ولاسيّما في العلوم والمعارف التي تتعلق بثقافة الأمم وحضاراتها، وقد نشأت أوّل عناية بالمصطلحات في العلوم العقلية مع المتكلمين واللغويين؛ إذ أسهمت هذه العلوم في توسع المفاهيم وتوظيف المصطلحات؛ لحاجتهم إليها في المحاججة لإثبات صحة آرائهم، أمثال: (الجاحظ ت٢٥٥هـ)، و(ابن قتيبة ت٢٧٦ه)، و(الرمانيّ ت٣٨٦ه)، و(عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ه) و (السكاكيّ ت٦٢٦ه) وغيرهم كثير (بوفاس، ٢٠٢٠).

التَّفسير، لغة واصْطلاحًا:

قال ابن فارس في مقاييس اللغة:" (فَسِرَ) الْفَاءُ وَالسِّينُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى بَيَانِ شَيْءٍ وَإِيضَاحِهِ. مِنْ ذَلِكَ الْفَسْرُ، يُقَالُ: فَسَرْتُ الشَّيْءَ وَفَسَّرْتُهُ" (ابن فارس، ١٩٧٩، صفحة ٥٠٤).

في حين شاكلها الراغب الأصفهانيّ بـ(فسر)، إذْ يقول في المفردات: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، وجعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، يقال: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح" (الأصفهاني ، ٢٠٠٩، الصفحات ٤١٢-٤١٣).

واستعمل القرآن الكريم كلمة التّفسير في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾﴿الفرقان: ٣٣﴾ ،أي: بيانًا، وقال ابن عباس في قوله تعالى: وأحسن تفسيرًا أي: تفصيلًا (القطان، ٢٠٠٠).

واختلف العلماء المتخصصونبدراسة علوم القرآن في تعريف التفسير وبيان معناه، ويأتي ذلك بحسب الحقل الذي ينطلق منه، والزاوية التي ينظر منها، فيمكن أنْ يقال إنَّه لا حدود لاجتهادات العلماء في تفسير هذا العلم، فكل عالم يعرف علم التفسير بما يراه الأقرب والأدق، في معرفة المعاني القرآنية، وينظر من زاوية تختلف عن الزاوية الأخرى.

قال الزركشي:" التّفسير: هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النّازلة فيها، ثمَّ ترتيب مكّيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامّها،، ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها" (الزركشيّ، ١٣٩١، صفحة ١٤٨/٢).

أمَّا السّيوطي فقال:" التَّفسير هو علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز، أي: مِنْ جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه، ومعانيه المتعلّقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام وغير ذلك. فالمراد بكلمة نزوله: ما يشمل سبب النزول ومكانه وزمانه" (جلال الدين السيوطي، ١٩٧٤).

وفي اصْطلاح المفسّرين، عُرّفَ التفسير بتعاريف كثيرة كلّها تقريبيّة ليست جامعة ولا مانعة؛ وذلك لدخول كثير منَ العلوم والقيود في ماهيّته على آراء، وخروجها في آراء أخرى، فيختلف المفهوم على هذا سعة وضيقا. ولعلّ أقرب التَّعاريف هو ما عرّفه به أبو حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ) في تفسيره البحر المحيط إذْ قال: "هو علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمّات لذلك" (أبو حيان الأندلسيّ، ١٤٢٠).

وبهذا يمكن أنْ يُقال: إنَّ التّفسير علم يبحث فيه عن القرآن الكريم مِنْ حيث دلالته على مراد الله بقدر الطاقة البشريّة.

التّفسيّر ومصطلحات أخرى

المصطلحات مفاتيح العلوم وثمارها القصوى؛ فهي تعكس المؤسسة المفاهيميّة لكلّ علم مِنَ العلوم؛ فالعلوم لا يمكن لها أنْ تؤسس مفاهيمها دون جهاز يضبط المصطلح الذي يؤسس كلّ علمٍ مِن تلك العلوم، وبالأحرى تتفاضل العلوم بمدى تطوّر جهازها المصطلحيّ ومسايرته للنظريات العلميّة الخاصة بها.

بهذا يذهب علماء اللغة إلى محدوديّة النظريّة المصطلحيّة عند علمائنا القدامى، إلّا أنَّ القول بها لا ينفي وجود المصطلحات؛ فاليوم تنهض جلّ الدراسات الحديثة بالاتكاء على مصطلحاتهم.

يتجاذب مصطلح التفسير مجموعة من المصطلحات منها مصطلح التّأويل، والتّحليل، والتّعليل، والاسْتدلال، ولا أريد الخوض في ماهيّة كلّ منها بقدر الإفادة منها في حدّ دلالة التفسير. فعلى سبيل المثال خصص الزركشي في البرهان فصلًا مستقلًا لبيان الفرق بين الـتـّفسير والتأويل، وردَّ على مَنْ قال بأنَّ التفسير والتأويل واحد بحسب عُرف الاستعمال، وقال: "والصحيح تغايرهما، ونقل عن الراغب قوله: التفسير أعم مِنَ التّأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، وأكثر ما يستعمل التفسير في معاني مفردات الألفاظ" (جلال الدين السيوطي، ١٩٧٤، صفحة ٤/ ١٩٢).

وقد يظهر بيان المعنى وتفسيره في التعليل وذلك ضمن حدّ العلل التي تفصح عن هذا التوجه دون غيره، وقد سُئل الخليلﷺ (ت١٧٥هـ) عند مصدر العلل فقال: "إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقوله علله، وان لم ينقل ذلك عنها، واعْتَلْتُ أنا بما عندي أنّه علة لِمَا عللته منه ، فإنْ أكنْ أصبت العلة فهو الذي ألتمست ... فإنْ سنح لغيري علة لما عللته مِنَ النحو هو أليق ممَّا ذكرته بالمعلول فليأت بها" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٦٥).

وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره؛ فنرى تلميذه سيبويه رحمه الله (تـ١٨٠ه) يقول: " وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا" (**سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٣٢**). فهو لا يكتفي بالتّعليل لِمَا يكثر مِنْ كلامهم بل يعلل لمَا يخرج عن تلك القواعد. وقد نقل سيبويه في كتابه تعليلات كثيرة عن علماء النحو الأوائل، ولاسيّما الخليل إذ كان سيبويه كثيرًا ما يسأله عن علل الأحكام النحويّة، فيبسط له الخليل الإجابة عنها بما اهْتدى إليه مِنْ أسبابها.

قلت هذا؛ لأن التعليل في ايراد المعنى المعجميّ، هو تبيين علَّة الشّيء.

ومنها مصطلح التَّحليل، فحلَّل العقدة: فكَّها، وحلَّل الشيء: أرجعه إلى عناصره، وحلَّل نفسيةَ فُلان: درسها لكشف خباياها، وتحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها. كما في الوسيط (**القاهرة، صفحة ١/ ١٩٤**).

التفسير وآلياته في كتاب سيبويه

لقد كانت لسيبويه مصطلحات مميّزة، أفصح عنها في توجيهاته لمستويات اللُّغة التي جاءت بمنهجيّة دقيقة بدأت مِنْ أكبر وحدة لغويّة وهي المنوطة بالمستوى التركيبيّ إلى أصغر وحدة لغويّة وهي المُتمثلة في المستوى الصوتيّ للُغة.

فقد كان لسيبويه مفاتيح خاصة سمحت له خوض غِمار المعالجات اللغويّة بغية تقعيد القواعد اللغويّة، والسير عليها؛ حفاظًا على لغة القرآن الكريم مِنَ اللّحن والزّلل الذي شكّل دافعًا كبيرًا وواضحًا في إيقاد شعلة الدراسات اللّغويّة، والرّوايات في هذا الشأن كثيرة، وإنْ وِسِمَت هذه المصطلحات بالغموض واللبس لا يمكن أنْ يُعدّ مأخذًا، ولعلَّ غياب تلك اللغة في عصر مقارنتها هي منطلق ذلك الغموض واللبس.

حقيقة لا يمكن إغفالها كان سيبويه وما زال مرجعًا للدراسات اللغويّة برمتها وبهذا الصَّدد يقول المستشرق ريتمان عند حديثه عن قضية التأثير والتأثر للنَّحو العربيّ في الفكر الأرسطيّ:" في كتاب سيبويه نحو عربيٌّ خالص". كذلك كان المستشرق (كارتر) من أبرز المعنيين بفكر سيبويه ونظرته النحويّة، وهو ممّن دافع عن أصالة النحو العربيّ (عمايرة، ١٩٩٢) فعند حديثه عن القياس في النحو العربيّ أكّد بشكل صريح أنَّ النحو العربيّ لم يتأثر بالقياس الأرسطيّ الذي يشير مِنَ الكليات إلى الجزئيات بل تأثر بالقياس الفقهيّ.

وقد بلغتْ هذه العناية عند المستشرقين بالفكر العربيّ ولاسيّما سيبويه إلى ترجمة كتابه؛ إذْ بحسب ما تذكره المصادر لنا، نشر (ديرنبورغ) كتاب سيبويه في عام ١٨٨١م. في حين كانت ترجمة المستشرق الألمانيّ (يانز) لكتاب سيبويه في عام ١٨٩٥م. فضلًا عنِ المصادر الأخرى منها شرح الأجروميّة التي ترجمها الألماني (ترومب) (عمايرة، ١٩٩٢، صفحة ١٤).

ويرى همبولت أنَّ:" اللغة هي المظهر الحسيّ للنّاحية الرّوحية للنّاس، وهي القوة التي تؤثر في أنماط تفكيرهم". مع ذلك فلا يمكن إنكار الجهود القيّمة التي قدّمها المستشرقون حينما أبحروا في بحر العربيّة (عمايرة، ١٩٩٢، صفحة ١٦).

ممّا مرّ يمكن القول إنَّ المُصطلحات هي انعكاس للمنظومة الفكريّة لدى متبنيها؛ لهذا سأعمد هنا لبيان ما يعكسه تردد سيبويه لمفردة (تفسيّر)، وهل يصح أنْ نطلق عليها (المصطلح) أم هي آلية كانت متبناة من قبله لتوجيه القواعد اللغويّة؟ ويأتي ذلك بتتبع بعض النصوص التي وردت فيها هذه المفردة ؛ بغية تتبع دلالة إيرادها فيهما.

وبعد تتبعيّ للنصوص التي وردت فيها مفردة التّفسير وجدت أنّها قد ضمت مجموعة مِنَ المفاهيم منها ما أخذ كونه آلية لتوجيه قاعدة ما فصارتْ مصطلحًا نحويًّا، ومنها ما أخذ بعدًا تداوليًّا، وأكثر ما يظهر ذلك في الإحالة إلى شيخه الخليل.

وأغلب ورودها كان في حدود مفهوم البيان النّحويّ للفعل المقدّر، وهذا ما سيتبين لنا في العرض؛ ففي باب ما ينصب على الألف يقول سيبويه:" تقول: أَعبدَ الله ضربتَه، وأزيداً مررتَ به، وأعمرا قتلتَ أخاه، وأعمراً اشتريتَ له ثوبًا. ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام.

قال جرير:

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا

فإذا أوقعتَ عليه " الفعلَ " أو على شيء من سببه نصبتهَ، وتفسيرُه ههنا هو التّفسيرُ الذي فُسَّرَ في الابتداء: أنّك تُضمِر فِعلاً هذا تفسيرهُ" (سيبويه، ١٩٨٨، الصفحات ١/ ١٠١-١٠٢).

قبح أنْ يصير بعد حروف الاستفهام الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، فلم يجزْ أنْ تقول: هل زيدٌ قام، وجاز في الشعر على أنْ ينصب، إلاّ الألف فإنّه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ (سيبويه، ١٩٨٨).

يأخذنا نصّ سيبويه هذا إلى باب الاشتغال في النحو العربيّ؛ لهذا سنبين مراده ومنه إلى دلالة التفسير وحقيقة ورودها هنا التي تكررت في هذا الباب بأكثر من صورة، فمنه قوله:" وتقول أعبدُ الله أخوه تضربه؟ كما تقول: أأنت زيدٌ ضربتَه؟؛ لأنَّ الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، وإنْ نصبته على قولك: زيدًا تضربه، قلت: أزيدًا أخاه تضربه؛ لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره" (سيبويه، ١٩٨٨، الصفحات ١/ ١٠٣-١٠٤).

دلالة التفسير إشارة إلى الفعل المبين والمميّز لكلّ ما أُخفي هنا على شريطة التفسير بالمذكور، ايّ البيان به، وهذا بابه كما جاء في التحفة الشافيّة في شرح الكافيّة في النحو ونصّه:" ما أُضمر عامله على شريطة التَّفسير، وهو كلُّ اسم بعدهُ فعلٌ أو شَبهُهُ مُشتغلٌ عنهُ بضميرِهِ أو مُتعلَّقِهِ لو سُلِّط عليه هو أَو مُناسِبُهُ .. لَنَصبهُ".

فالاشتغال في عرف النّحويّين هو أنْ يتقدم اسم معرًى من العوامل اللفظيّة، مفتقر لَمَا بعده، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبه لَنَصبه لفظًا أو محلًا، نحو: خالدًا أكرمته، وزيدًا أنا معينُه، وأحمدَ أكرمتُ أخاه، وعليًا أنا مُكرِمٌ أباه. وللاشتغال حالات كثيرة وشروط للمشغول عنه وبه حتى يصح ذلك، فمِنْ شروط المشغول عنه (المخلافي، ١٩٨٧، الصفحات ٥-٦-٧):

- ❖ أنْ يكون موافقًا للمشغول به في الإعراب كقولك: عبدَ الله أكرمتهُ، فَتنصب(عبد الله) ، لِـنَصب ضميره ليتفقا إعرابًا، وتقول: محمدًا احترمتُ صديقه، بنصب المشغول عنه نظرًا لانتصاب السببيّ.

- ❖ أنْ تكون جهة نصب المشغول عنه والمشغول به واحدة، وقد اختلف النحاة في هذا الشرط، فمنهم مَنْ لم يعتدّ به، وهذا مذهب سيبويه، ونسبه إلى الخليل قياسًا على قولك:" عليًّا أكرمتُ أباه". فعنده ومثل ذلك:" أعبدَ الله كنتَ مِثله". أي أأشتبهت عبدَ الله كنت مثله، فالاسم السابق منصوب على المفعولية، والاسم المتأخر المضاف إليه ضمير المشغول عنه انْـتصب على أنّه خبر لكان.
- ❖ أنْ يكون المشغول عنه متقدمًا غير مفصول عنِ الفعل، فإنْ تأخر أو فصل منه بأجنبي كقولك: أأكرمته زيدًا وأزيدًا أنت تكرمه، خرج مِنَ الاشتغال، سواء أنصبت الاسم الظاهر في المثال الأول أم رفعته، ففي حال النصب يعرب بدلًا مِنَ الضمير، وفي الرفع يصير مبتدأ خبره الجملة الفعليّة قبله.
- ❖ ألّا يتعدد المشغول عنه لفظاً ومعنى، فإنْ تعدد لفظًا ومعنى، فقد اختلف النحاة في حدّ العمل، وممّا جاء في نص سيبويه المشار إليه آنفًا: بقوله:" وتقول: أعبدُ الله أخوه تضربه، كما تقول: أأنت زيدٌ ضربتَه؛ لأنَّ الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، وإنْ نصبته على قولك: زيدًا تضربه، قلت: أزيدًا أخاه تضربه؛ لأنك نصبت الذي مَن سببه بفعل هذا تفسيره" (المخلافي، ١٩٨٧، الصفحات ٥-٦-٧).

فذهب سيبويه في قوله: (أعبدُالله أخوه تضربه) إلى أنَّ العامل في الاسْم الأوّل غير العامل في الاسْم الثّاني على ما ذهب إليه مضمره، يفسره الفعل المضمر الذي عمل النّصب في الاسم الثاني المفسر بالمشغول بالضّمير لكي يكون كلّ مِنَ الفعلين عاملًا في معمول واحد. كذلك وجه الناصب لـ(زيدا) في (زيدًا تضربه)، و(أزيدًا أخاه تضربه) إلى أنَّ ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوب.

في حين قال أبو سعيد السيرافيّ:" أزيدٌ أخاه يضربه، الوجه النّصب؛ لأنَّ زيدًا، ينبغي أنْ يرتفع بفعل مضمر وذلك الفعل يقع على أخيه. وأمّا أزيدٌ أخوه تضربه، فليس الفعل مِنْ زيد في شيء؛ لأنّه إنّما وقع ها هنا على الأخ، هذا قول الأخفش، ومذهبه في

هذه المسألة اختيار الرفع في زيد بالابتداء؛ لأنَّ زيدًا لا فعل له في آخر الكلام فيضمر قبله فعل له، ولا وقع بعده فعل ينصب ضميره فينصب، فالاختيار رفعه بالابتداء، ورفع الأخ بابتداء ثانٍ، وتضربه خبر للأخ، والجملة خبر لزيد، وقد خرج الأخ مِنْ وقوع حرف الاستفهام عليها لفصل زيدٍ بينه وبينهما، فصار بمنزلة المبتدأ كأنك قلت: أخوك تضربه، وليس قبله كلام، ومَنْ قال في الابتداء: زيدًا ضربته، وإنْ لم يكن الاختيار، لزمه أنْ ينصب الأخ، فإذا نصبت الأخ، نصبته بإضمار فعل كأنّه قال: ضربَ أخاك يضربه، فإذا قال ذلك: وجب أن يختار نصب زيد أيضًا؛ لأنه نصب سببه الذي فيه ضمير يعود إليه ما بعده، فصار كأنّه قال: أزيدًا ضربت أباه" (السيرافيّ، ٢٠٠٨، الصفحات ٢١٣-٢١٤).

فيمكن القول إن دلالة التفسير في كلّ ما ذكر قد وجهت توجيهًا نحويًّا، وهي بطبيعة الحال لم تخرج عن دلالة التبيين والكشف لِمَا خُفي نتيجة التقدير أو الإضمار لسبب أو لآخر.

وقد كثر تردد سيبويه لمفردة التفسير -كما أشرت إلى ذلك أنفا- في هذا الباب منه قوله:" وتقول: أَعبدُ الله ضربَ أخوهُ غلامَه، إذا جعلت الغلامَ في موضع زيدٍ حين قلت: أعبدُ الله ضربَ أخوه زيدًا، فيصيرُ هذا تفسيرًا لشيء رَفَعَ عبدَ الله؛ لأنّه يكون مُوقِعًا الفعلَ بما يكون منْ سببه كما يوقِعُه بما ليس منْ سببه، كأنّه قال في التمثيل - وإنْ كان لا يُتكلَّمُ به- : أَعبدُ الله أَهانَ غلامَه، أو عاقبَ غلامَه، أو صار في هذه الحال " عند السائل وإنْ لم يكن " ثُم فسَّر" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ١٠٣).

و"إن جعلتَ الغلامَ في موضع زيدٍ حين رفعتَ زيداً نصبتَ فقلت: أعبدَ الله ضَرَبَ أخَاه غلامُه، كأنّه جعله تفسيراً لفعلٍ غلامُهُ أوقعَهُ عليه؛ لأنّه قد يوُقع الفعلَ عليه ما هو منْ سببه كما يوقِعُه هو على ما هو منْ سببه، وذلك قولك: أعبدُ الله ضربَ أباه، وأعبدَ الله ضَرَبَهُ أبوه، فجرى مُجرى أعبدُ الله هو ضرب زيداً، وأعبد ضَرَبه زيدٌ، كأنه في التمثيل تفسيرٌ لقوله: أعبدَ اللهِ أهانَ أباهُ غلامُه، وأعبدَ الله ضربَ أخاه غلامُه.

ولا عليك أقدّمتَ الأخَ أمْ أخَّرتَه، أمْ قدّمت الغلام أمْ أخَّرته، أيهما ما جعلتَه كزيدٍ مفعولًا فالأوّل رفعٌ. وإنْ جعلتَه كزيد فاعِلا فالأوّلُ نصبٌ" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ١٠٤). فقد كثر استعماله لهذه المفردة بعبارات مختلفة نحو: (تفسير لشيء)، (تفسير لفعل)، (تفسير لقوله)، و (ثم فسَّر)، وهي ها هنا في مجملها لم تخرج عمّا استنبط مِنَ النصوص المشار إليه أنفًا؛ إذ لم تتجاوز دلالة التبيين لما خُفي لعلة ما.

وعلى هذا المنوال ذاته، يأتي نصّه الآخر في باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من الحذر في الأمر. نحو قوله:" وممّا ينتصبُ في الاستفهام من هذا الباب قولهم: أقيامًا يا فلانُ والناسُ قُعودٌ، وأجلوسًا والنّاس يعدون، فلا يريد أنْ يُخبر أنّه يجلس ولا أنّه قد جلس، وانقضى جلوسه، ولكنّهُ يُخبر أنَّهُ في تلك الحالِ في جلوسٍ وفي قيام" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٣٣٦).

جاء في شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:" وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده ممّا ينكر عليه مِنْ أجل شيءٍ آخر، كأَنَّه إذا قال: أقيامًا والناسُ قعودٌ، فقد أنكر عليه القيام مِنْ أجل قعودِ النّاس، وأنكر الجلوسَ مِنْ أجل فرارهم؛ توبيخًا له على ذلك" (السيرافيّ، ٢٠٠٨، صفحة ٢/ ٢٢٨). إذ تضمن الاستفهام هنا فعلًا، تفسيره أي بيانه ظهر على نية التوبيخ والإنكار، كإضمار فعل التحذير بقولك: الحذرَ الحذرَ، أي أحذر ذلك.

وتتمة لِمَا جاء في نصّ سيبويه، إذ يقول:" وقال الراجز، وهو العجاج:

أطربًا وأنت قِنَّسريُّ

وإنّما أراد: أتطربُ، أي أنت في حال طربٍ؟ ولم يُرد أنْ يُخبِر عمّا مضى ولا عمّا يُستقبل.

ومِنْ ذلك قول بعض العرب: " أغُدّةً كغُدّة البعير وموتًا في بيت سلوليَّة". وهو بمنزلة أطربًا، وتفسيره كتفسيره" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٣٣٦).

فحمل الشاهد، أطربا وأنت... على التوبيخ والإنكار لذلك، إذ يشاكله السيرافيّ بقوله:" ومثله: أصبيٌ وأنتَ شيخٌ"؟، أي المسنُّ في هذا الموضع؛ إنكارًا للطرب مع هذه الحال. وينسب السيرافيّ في شرحه للكتاب، في قول بعض العرب" أغُدّةً كغُدّة البعير وموتًا في بيت سلوليَّة" (ابن منظور، صفحة ٣/ ٣٢٣) إلى عامر بن الطُفيل، جاء في لسان العرب في مادة (غدد) ويضرب كمثل لاجتماع نوعين مِنَ الشّر (ابن منظور).

فقوله: وتفسيره كتفسيره يمكن أنْ يعزى إلى تخريج المثل كآلية للتفسير بغية التبيين والإيضاح لِمَنْ ترك الظهور إلى الإضمار على نيّة البيان بما قدّم له.

وتتحقق هذه الآلية بصريح العبارة، حينما يقول:" ومثله: غضبَ الخيلُ على اللّجم، كأنّه قال: غضبتْ أو رآه غضبان فقال: غضبَ الخيلُ، فكأنّه بمنزلة قوله: غضبت غضب الخيل على اللجم. ومِنَ العرب مَنْ يرفع فيقول: غضبَ الخيلُ على اللّجم، فرفعه كما رفع بعضهم: الظباء على البقر." (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٢٧٣)، فالشاهد فيه، قوله: فكأنه بمنزلة قوله: غضبتْ غضب الخيل. فقد فسّر قول العرب بالمثال الذي ذكره بقوله هو بمنزلة...

فيمكن القول إنّ التّمثيل هنا وسيلة مِنْ وسائل التفسير؛ لأنّه بيّن وكشف عن معنى قول العرب، وهي صورة لما بيناه لمفردة التفسير في المثال المذكور أنفا.

وقد تخرج للتعليل فيكون التعليل (**آلية للتفسير**)، قال سيبويه:" باب ما ينتصب مِنَ المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لِمَا قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك: عشرون درهمًا، وذلك قولك: فعلتُ ذاكَ حذار الشّر، وفعلتُ ذاك مخافة فلانٍ، وادخار فلانٍ.

قال الشاعر: هو "حاتم" بن عبد الله الطائيّ:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

(سيبويه، ١٩٨٨، الصفحات ١/ ٣٦٧-٣٦٨)

ومحل الشاهد منه قوله: ولأنّه تفسيّر لما قبله. فقد فسّر سيبويه انتصاب الاسم؛ لأنَّه في موقع الجواب عن عليّة الحدث (لِمَ)، ويتداخل معنى التّفسيّر ههنا مع معنى التّعليل، والجامع المشترك بينهما هو الكشف والبيان؛ فالتّعليل بيان العلّة وهو عين الكشف، هذا جاء مِنَ المعنى المعجميّ للتعليل، وهو تبيين علَّة الشيء، وهذا ما تمّ ذكره في بداية هذه الورقة البحثية، والاستناد إليه هنا هو مسوغ هذا التّقديم.

ومِنْ صوره أنّ المبدل يشرك المبدل منه في الجر فتقولك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ. فيَحسُن أنْ تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مَكَانَ الرجل فتقولَ: حِمارٍ، إمَّا أنْ تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ، وإمّا أنْ يَبْدُوَ لك أَن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك.

ومثل ذلك قولك: لا بَلْ حِمارٍ.

ومِنْ ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلْ حمار، وهو على تفسير: مررتُ برجلٍ حِمارٍ" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٤٣٩)أي فهو على تعليله وتوجيهه.

ويبدو أنَّ التّعليل آليةٌ مِنْ آليات التفسيّر؛ فالتفسير أعمُ مِنَ التّعليل والاسْتدلال والتّمثيل، وغير ذلك؛ فهذه كلّها آليات يستعملها المُفسِّر للوصول إلى معنى، وهذا ما فعله سيبويه هنا، بقوله: لأنّه موقوع له. أي: وقع لأجل الحدث، فكأنك تقول: جئتُ طمعًا في الدَّرس، فطمعا جواب وتعليل للمجيء، أي: عن (لِمَ) المجيء.

وقد يكون التفسيّر آلية تداوليّة تتمثل في إيقاع فعل التّوجيه المضمر في المقولات الكلاميّة، وشاهد ذلك ما جاء في إحالته إلى شيخه الخليل كما سيتبين في النصوص

الآتية ذكرها، منها: قوله في باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي:" وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ ﴿ص: ٦﴾، زعم الخليل أنّه بمنزلة أي؛ لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أنْ تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾﴿المائدة: ١١٧﴾. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن الكريم كثير." (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣/ ١٨٦)

فعبارة (تفسير الخليل) هنا قد خرجت لبيان توجيه الخليل في هذا الباب.

ومِنْ ذلك يقول سيبويه:" واعلم أنَّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمدٌ عليه فإنّها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهبٌ. فإذنْ لا تصل في ذا الموضع إلى أنْ تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أنْ تنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاةً" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣/ ١٤).

أي: توجيهه وتعليله، فإذن ممّا ينصب الفعل بعده شريطة أنْ تكون جوابًا وتكون مبتدأة نحو: إذن آتيك. ومثله، قوله في باب الوقف عند النون الخفيفة، الذي يبدأه بمسلمة المعرفة:" اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحًا ثم وقفت جعلت مكانها ألفًا كما فعلت ذلك في الأسماء المتصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين مِنْ موضعٍ واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكن، فلمَّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربًا: إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤/ ٦).

فقوله: (وهذا تفسير الخليل) في مسألة التّقريب بين باب التّرخيم وباب النّون الخفيفة في وجوب ردَّ المحذوف عند زوال السّبب في حذفه، وهو ما ردّه ابن مالك، فخالف فيه حُذَاق النّحويين: فالفرق عنده واضح ، وهو أنّ التّرخيم في الاسم غير

لازم، فيصح أنّ ينوى معه ثبوت المحذوف، ولا يردّ، وحذف نون التوكيد لأجل الوقف لازم، فلا يصحّ أنّ ينوي معه ثبوت المحذوف، ولكن يجب ردّه.

فالتفسير هنا آلية لاستحضار رأي الخليل وتوجيهه في هذه المسائل، وهو دليل الأمانة العلميّة التي حظي بها الرّعيل الأول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مصطلح التّفسير عند الخليل يأتي في قوله: " والنصب مِنَ التّفسير قولهم: عندك خمسون رجلًا ،نصبت رجلًا على التّفسير". وهناك مَنْ فسره في مقابل مصطلح التمييز.

وقد تتكرر لفظة التفسير فتدلّ الأولى على معنى التّعليل، والثّانية على التّمثيل. مِنْ ذلك قوله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: فممّا ينتصب على ذلك قولك:(**خَيْرَ مَقْدَمٍ**) لَمَنْ قدِم مِنْ سفر؛ إذ ينتصب بناءً على إضمار(قدِمت)، فتقول: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمتُ، وجوّز رفعه بناءً على أنّه مبتدأ، أو محمول عليه، فقال: (**هذا خيرُ مَقْدَمٍ**) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٢٧١).

قال سيبويه:" ومثله أنْ تسمع الرجل ذكر رجلاً فتقول: أَهلَ ذاك وأهلهَ، أي ذكرتَ أهلَه؛ لأنّك في ذكره، تحمله على المعنى. وإنْ شاء رَفَعَ على هو. ونصبُه وتفسيرُه تفسيرُ خَيْرَ مَقْدَمٍ" (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١/ ٢٧٣).

وفي ختام هذا البحث، يمكن القول إنّ مفردة التَّفسير في نصوص سيبويه لم تكنْ في صورة واحدة؛ إذْ جاءت في مجموعة مِنَ الاستعمالات التي رجحت استعمالًا على سوّاه. ولكن في كلّ تلك الصور نجدها ترجع إلى دلالة مركزية للتفسير، وهي البيان والإيضاح عمّا خُفي أو أُضمر ذكره لأي سبب كان ذلك.

وممّا مرَّ ذكره، يتّضح أنَّ التّفسير آلية شاملة لبيان الخفي أو المضمر بأي صورة مِنَ الصّور، سواء أكان ذلك بالتّعليل أو التّمثيل أو التّوجيه أو الاسْتدلال.

خاتمة البحث ونتائجه

كشف البحث خلال رحلته عن مجموعة من النتائج خلاصتها الآتي ذكرها:

- ❖ تمرّ الألفاظ برحلة مِنَ المعجم العام إلى المعجم الخاص، فاللفظ يوضع بدلالة لغوية عامة ثم يتخصص بدلالة الحقل الذي انتقلت إليه، على أنْ يكون هناك نقطة الالتقاء بين المعنيين، مِنْ ذلك لفظة مصطلح.
- ❖ كان مصطلح التفسير واحد من المصطلحات المشتركة في حقول معرفية متنوعة.
- ❖ إن المحدودية المصطلحية لعلوم القدماء لا تنفي وجود المصطلحات؛ إذ تنهض جلّ الدراسات الحديثة بالاتكاء على مصطلحاتهم.
- ❖ يتجاذب مصطلح التفسير مجموعة من المصطلحات منها مصطلح: التأويل ، والتحليل، والتعليل، والاستدلال.
- ❖ تباين استعمال صاحب الكتاب لمفردة (التفسير) في مجموعة مِنَ العبارات والصيغ.
- ❖ إنَّ مصطلح التفسير كآلية نحوية لم تخرج عن أنّها توجيه نحويّ وهي بطبيعة الحال لم تخرج عن دلالة التبيين والكشف لما خُفي نتيجة التقدير أو الإضمار لسبب أو لآخر.
- ❖ إن التفسير في كتاب سيبويه قد ورد في مجموعة من الآليات منها انه قد جعل المثل آلية له.
- ❖ قد يكون التفسيّر آلية تداوليّة تتمثل في إيقاع فعل التوجيه المضمر في المقولات الكلاميّة، وشاهد ذلك ما جاء في إحالته إلى شيخه الخليل.

المصادر والمراجع

- ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازيّ. (١٩٧٩). مقاييس اللغة (المجلد ٤). (عبد السلام هارون، المحرر) دار الفكر.
- ابن منظور محمد بن مكرم. (بلا تاريخ). لسان العرب (المجلد الأول). بيروت: دار صادر.
- الأصفهاني الراغب . (٢٠٠٩). مُفردات ألفاظ القرآن (المجلد ٤). (صفوان عدنان داوودي، المحرر) دمشق: دار القلم.
- الأندلسيّ محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان(ت٧٤٥هـ). (١٤٢٠). البحر المحيط في التفسير. (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دارالفكر.
- بوفاس عبد الحميد. (جوان، ٢٠٢٠). في مفهوم المصطلح وعلاقته بعلم المصطلح (المصطلحيّة). مجلة القارئ للدراسات الأدبيّة والنقدية واللغويّة.
- الجرجانيّ عليّ بن محمّد بن عليّ. (١٤٠٥هـ). التعريفات (المجلد الأول). (إبراهيم الأبياريّ ، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربيّ.
- خسارة ممدوح محمد. (١٩٩١م). علم المصطلح (المجلد الأول). دمشق: دار الفكر.
- الزركشيّ محمد بن بهارد بن عبد الله. (١٣٩١). البرهان في علوم القرآن. (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار المعرفة.
- سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر الحارثيّ. (١٩٨٨). الكتاب. (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافيّ الحسن بن عبد الله المرزبان أبو سعيد. (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول). (أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، المحررون) لبنان- بيروت: دار الكتب العلميّة.

- السيوطي عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين. (١٩٧٤). الاتقان في علوم القرآن (المجلد الرابع). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عمايرة أحمد. (١٩٩٢). المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويّة العربيّة (المجلدالثاني). عمان: دار حنين.
- الفراهيديّ الخليل بن أحمد. (دت). كتاب العين. (مهديّ المخزوميّ ؛ إبراهيم السامرائيّ، المحرر) دار ومكتبة الهلال.
- القاسميّ عليّ. (٢٠١٩). علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العملية (المجلد الثاني). بيروت- لبنان: مكتبة لبنان ناشرون- صائغ.
- القطان مناع بن خليل. (٢٠٠٠). مباحث في علوم القرآن (المجلدالثالث). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- مجمع اللغة العربيّة في القاهرة. (بلا تاريخ). المعجم الوسيط. (إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار، المحررون) القاهرة: دار الدعوة.
- مجمع اللغة العربيّة. (١٩٨٩). المعجم الوجيز. (إبراهيم مذكور، و مصطفى حجازيّ ، المحررون) جمهوريّة مصر العربيّة: شركة الإعلانات الشرقيّة، دار التحرير للطبع والنشر.
- المخلافي عبد الله حمود محمد. (١٩٨٧). الاشتغال عند النحويين. المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة أم القرى.
- المرسيّ أبو الحسن بن إسماعيل ابن سيدة ٤٥٨هـ. (١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م). المخصص (المجلد الأول). (خليل إبراهيم جفال، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.
- وغليسي يوسف. (١٤٢٩هـ_٢٠٠٨م). إشكالية المصطلح في الخطاب النقديّ العربيّ الجديد. الجزائر _ بيروت: منشورات الاختلاف، الدار العربيّة للعلوم ناشرون.